

مجتمع

إندونيسيا: الحكم على الرئيس بسبب التلوث

قضت محكمة إندونيسية، الخميس، بأن الرئيس جوكو ويدودو وستة مسؤولين كبار آخرين أهملوا الوفاء بحقوق المواطنين في الهواء النقي وأمرتهم بالعمل على تحسين نوعية الهواء الريئية في العاصمة. وصوتت هيئة محكمة منطقة جاكرتا المركزية لصالح مجموعة من المواطنين مكونة من 32 شخصاً رفعوا دعوى قضائية في يوليو/ تموز 2019 ضد ويدودو والمسؤولين الستة. وقال رئيس قضاة المحكمة، سيف الدين زهري، إنه ينبغي على المسؤولين السبعة اتخاذ إجراءات جادة لضمان حقوق المواطنين في الصحة في جاكرتا. (أسوشيتد برس)

جريمة مروعة تهر مخيمات إدلب

شهدت مخيمات ريف إدلب شمال غربي سورية جريمة مروعة، راحت ضحيتها نازحة سورية وطفلها على يد شخص رفضت الضحية تزويج ابنتها له. وقال الجاني في محضر اعترافاته إن دوافعه لارتكاب الجريمة هي رفض الضحية تزويجه ابنتها بعدما تقدم لخطبتها عدة مرات، مضيقاً أنه بدأ بعد ذلك بترصد الضحية، وعند خروجها إلى الوادي القريب أقدم على ضربها عدة مرات بالحجر وأثناء ذلك جاء ابنها وحضنها ليكمل عليه بالضرب بالحجر حتى الموت، قبل أن يعود إلى خيمته. وتسببت قساوة الجريمة بصدمة لأهالي المنطقة. (العربي الجديد)



(الناضول)

وضع مزرٍ في أفغانستان

أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، أنَّ أفغانستان تحتاج إلى دعم عاجل ومستمر من المجتمع الدولي لمنع اتساع رقعة أزمتها الإنسانية، محذراً من تداعيات عالمية إذا ما حدث ذلك. وقال في بيان، بعد زيارة دامت ثلاثة أيام للدولة الواقعة في جنوب آسيا: «الوضع الإنساني في أفغانستان ما زال مزريراً»، مضيقاً أنه «في حال انهيار الخدمات العامة والاقتصاد، فسنرى معاناة أكبر وعدم استقرار ونزوحاً داخل البلاد وخارجها».

وتابع غراندي أنه «يتعين على المجتمع الدولي التحاور مع أفغانستان، سريعاً، من أجل منع وقوع أزمة إنسانية أكبر بكثير، والتي لن تكون تداعياتها إقليمية فحسب بل عالمية أيضاً». وقال إنه حتى قبل تولي حركة «طالبان» زمام الأمور الشهر الماضي، كان أكثر من 18 مليون أفغاني، أو نحو نصف السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وبالفعل، نزح أكثر من 3,5 ملايين أفغاني في بلد يكافح الجفاف ووباء كوفيد-19. كما زاد الفقر والجوع منذ استيلاء طالبان على السلطة.

من جهته، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في مؤتمر دولي للمساعدات هذا الأسبوع، إن الأفغان يواجهون «ربما أكثر أوقاتهم خطورة». وتعهد المانحون في المؤتمر بتقديم أكثر من 1,1 مليار دولار لمساعدة أفغانستان.

(رويترز)

سيناء: سرقات متكررة في المزارع

سيناء . محمود خليل

فوجئ أصحاب المزارع والأراضي الزراعية في جنوب مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء، شرقي مصر، بتكرار يحول الجيش المصري دون وصولهم إليها منذ أعوام، إذ تُعد منطقة عسكرية مغلقة يُحظر تجول المدنيين فيها، الأمر الذي أدى إلى الحؤول دون استفادتهم منها. وقد تغاضت نقاط التفقيش العسكرية أخيراً عما يحصل، فسمح للسارقين بالوصول إلى تلك المزارع وتحميل ما يتوفر لهم على عربات الكارو. وقد رصدت «العربي الجديد» ذلك وحصلت على صور تؤكد روايات المواطنين، وتظهر في خلفيتها صور للكمامات على تلال الرمل، تراقب عمليات السرقة دون أن تحرك ساكناً لإيقاف ما يجري.

ويفيد أحد أصحاب المزارع في منطقة حي الزهور، جنوبي مدينة العريش، لـ«العربي الجديد»، بأن قوات الجيش منعت أي مدني من الوصول إلى أرضه أو مصلحته في المناطق الملاصقة للطريق الدائري في جنوب المدينة منذ خمسة أعوام تقريباً، بعد تصاعد عمليات تنظيم ولاية سيناء

نداءات استغاثة

يقول احد وجهاء مدينة العريش إن اصحاب المزارع صُدموا من المشاهد التي وصلت إليهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، نظراً إلى عدم قدرتهم على تفقد أراضيهم، ما دفعهم إلى توجيه نداءات استغاثة إلى كل الجهات الامنية التي نفذت حملة امنية متواضعة لمدة ساعة في المكان ثم انسحبت من دون ان تصادر شيئاً من السارقين.

عدة، من قبيل توسيع حرم مطار العريش، أتى على حساب أراضي المواطنين، ثم توسيع الميناء على حساب مياحي وشاليهات المواطنين. وما هي قوات الجيش اليوم تفتح ما تبقى من الأراضي الزراعية أمام السارقين، كما ذلك للقضاء عليها فيما يُحرم أصحابها من الوصول إليها أو الاستفادة منها، وبالتالي تعود المنطقة صحراء مثلما كانت قبل عشرات الأعوام.

الموالي لتنظيم داعش الإرهابي واستهدافه نقاط التفقيش العسكرية في المنطقة وكذلك مطار العريش. ومنذ ذلك الحين، لا يستطيع أي شخص دخول المنطقة، وفي حال لم يمتلك أيًا كان إلى التعليمات العسكرية تُطلق النار عليه بشكل مباشر، وقد يؤدي ذلك إلى مقتله أو إصابته على أقل تقدير. فالقوات العسكرية تمنع الاقتراب من المنطقة المغلقة، بداعي التضييق على المسلحين.

أضاف الرجل نفسه، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، أنه «وبعد أعوام من الإبعاد عن الأراضي والمزارع التي تحولت إلى خرائب، بعدما كانت تقدم خضروات وفواكه متنوعة لسوق شمال سيناء، فوجئنا بمعلومات من مصادر عدة تفيد بوقوع عمليات سرقة في أراضينا ومزارعنا على أيدي مواطنين من سكان مناطق أخرى. وينقل هؤلاء ما يجدون في أراضينا، من قبيل خراطيم المياه والأبواب الحديدية والأسلاك وغيرها من المستلزمات المستخدمة للزراعة وأمور أخرى، بواسطة عربات كارو تدخل وتخرج من دون أي اعتراض من قبل عناصر الجيش المنتشرين على طول الطريق، حيث تتوزع سلسلة نقاط تفقيش عسكرية ثابتة ومتحركة، بالتالي لا تمنع عمليات السرقة ولا يُعتقل السارقون، وذلك في مفارقة

عجيبة، إذ يُسمح للسارقين بالوصول ويُمنع اصحاب الأرض من ذلك على الرغم من أحقيتهم في ذلك، فلا خلاف على ملكيتهم لها ولم تُسجل الجهات الامنية المختصة في مدينة العريش أي مشكلات ارتكبتها اصحاب الأرض».

تجدر الإشارة إلى أن الجيش المصري فرض حصاراً شاملاً على محافظة شمال سيناء، خصوصاً مدينة العريش، في فبراير/ شباط من عام 2018، وذلك في إطار العملية الشاملة التي هدفت إلى إعادة السيطرة على المحافظة بعد انتشار تنظيم داعش وارتكابه مجزرة مسجد الروضة. ويقضي الحصار بمنع الحركة من المدن وإليها، كذلك غطت الحركة التجارية فيها ومنع المواطنين من الولوج إلى البحر أو الأراضي الزراعية، فيما أوقفت كل المشاريع في المحافظة. وقد أدى كل ذلك إلى أوضاع إنسانية واقتصادية حرجية، ما زالت المحافظة تعاني من ارتداداتها في ظل استمرار جزء كبير من قرارات الحصار التي فرضت في ذلك الحين.

تحقيقاً

كثُر هم السوريون الذين وجدوا أنفسهم بعد عام 2011 من دون أوراق ثبوتية تعرّف عليهم. صحيح أنّ أعدادا كبيرة حصلت على وثائق بديلة، غير أنّها غير معترف بها في خارج نطاق إصدارها

وثائق رسمية

سوريون يبحثون عن بديل ولو مؤقتاً

ربان محمد

قد لا يشعر كثيرون ممّن باهمية بعض الأوراق والمستندات التي تحملها غالباً في حقائبنا، مثل الهوية ودفتر العائلة وشهادة القيادة وجواز السفر، إلّا أنّ هذه الأوراق في الواقع هي التي تثبت الوجود القانوني للإنسان ومن دونها يُحرم من حقوقه المدنية والسياسية. فهو يفقد الاعتراف بوجوده في حال عدم توفرها، كما هي حال ملايين السوريين الذين يعيشون في شمال غربي سورية والذين يعملون مستنداد غير معترف بها، ولا أحد يعلم ما هو مصيرهم في المستقبل.

وكانت سلطات الأمر الواقع عبر المجالس المحلية، قد عمدت إلى إصدار تلك الوثائق، كلّ مجلس بحسب مناطق سيطرته، بهدف حلّ المشكلة جزئياً، علماً أنّ تلك الوثائق المعترف بها محلياً لا جدوى منها لدى النظام السوري ولا دول العالم كافة التي ما زالت تعرّف بالوثائق الصادرة عن النظام. بالتالي فإنّ المعاملات المحررة محلياً لا جدوى حقيقية منها، مهما كان نوعها من البنايات للمكبات أو أحوال شخصية أو غيرها. وقد لجأت سلطات الأمر الواقع إلى ذلك نتيجة معاناة كثيرين من سكان محافظة إدلب وريف حلب الشمالي، حيث اجتمع إلى جانب السكان الأصليين مئات الآف السوريين النازحين، إذ هُجّروا من جراء الأعمال الحربية التي شنها النظام السوري على مناطقهم السكنية في مختلف المناطق السورية. يُضاف إلى هؤلاء السوريون الذي هُجّروا من جراء عمليات التسوية التي تمت في مناطق وقت التصعيد في عام 2018 وما بعدها، في وقت كان النظام قد عطل فيه كل المؤسسات الرسمية في تلك المناطق الخاصة ولم يعد يمنح الأوراق الرسمية، ضمن سياسة العقاب الجماعي بسبب الحراك الذي شجّل هنالك وكان مناسباً للنظام. هكذا وجد هؤلاء في معظمهم، إلى جانب أبناء الأجيال الجديدة، أنفسهم من دون أوراق رسمية، سواء شهادة الميلاد أو الهوية أو دفتر العائلة أو جواز السفر، فكان

لا بدّ من إيجاد بديل. لا يخفي يوسف منذر قلقه على مستقبل أبنائه الثلاثة، وخبير «العربي الجديد» «زُحّت قبل سنوات تحت القصف التي ريف إدلب، ولم أحمل معي إلاّ الخبايا التي على جسدي، وإنّ الحياة لا بدّ من أن تستمر، بدأت كل شيء من جديد. لكنّ أكبر التحديات كان عدم امتلاك أي وثيقة تثبت هويتي، الأمر الذي عرّضني إلى كثير من المشكلات على الحواجز الأمنية في إدلب، بالإضافة

إلى عرقلة استخراج منزل مثلاً أو توظيف». يضيف منذر أنّ «في البداية زُودت بمطابقة تعريف بسيطة، وكانت المشكلة الكبرى عندما تزوّجت في عام 2017. فكلّ ما تبثت عقد قراني هو شاهدان وشيخ من دون توفر من شهدات ميلاد، وعقدو زواج ودفاتر عائلة وهويات وإخراجات قيد، لكنّها كلها موزونة للحصول على دفتر عائلي أو هوية وكذلك تسجيل الأولاد». ويتابع منذر: «لم أستطع تسجيل طفلي الأول حتى منتصف عام 2018، بعد إنشاء سجل مدني خاص بالمهجرين. وقد تطلّب مني الأمر الذهاب إلى مختار الحيّ مع شاهدين، وإحضار شهادة واردة مخفوة من قبل القابلة وتقديمها إلى ائمة المهجرين لتتبيتها في السجلات المدنية وإدراجها على دفتر العائلة الذي منحتها إياه الدائرة ذاتها».

ويشير إلى أنّه في الوقت الذي حصلت فيه على دفتر عائلة وشهادة ميلاد، لم تكن قائمة حالياً مع عدد من الجامعات الخاصة لأنّ الأوراق المتوفرة ممتعا اليوم لا يمكن استخدامها، إلا في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، كذلك لا تسمح لنا بالسفر الذي اظن اليوم أنّه الطريقة الوحيدة لإنقاذ عائلتي من الوضع المعيشي السيئ والوضع الأمني غير المستقر».

لا جوازات سفر

من جهته، يقول محمد شكيب الخالد النازح المقيم في إدلب لـ«العربي الجديد»: «اليوم، حكومة الإنقاذ في ادلب والحكومة المؤقتة في ريف حلب تقدّمان كلّ الوثائق الشخصية من شهدات ميلاد، وعقدو زواج ودفاتر عائلة وهويات وإخراجات قيد، لكنّها كلها موزونة للحصول على دفتر عائلي أو هوية وكذلك تسجيل الأولاد». ويتابع منذر: «لم أستطع تسجيل طفلي الأول حتى منتصف عام 2018، بعد إنشاء سجل مدني خاص بالمهجرين. وقد تطلّب مني الأمر الذهاب إلى مختار الحيّ مع شاهدين، وإحضار شهادة واردة مخفوة من قبل القابلة وتقديمها إلى ائمة المهجرين لتتبيتها في السجلات المدنية وإدراجها على دفتر العائلة الذي منحتها إياه الدائرة ذاتها».

ويشير إلى أنّه في الوقت الذي حصلت فيه على دفتر عائلة وشهادة ميلاد، لم تكن قائمة حالياً مع عدد من الجامعات الخاصة لأنّ الأوراق المتوفرة ممتعا اليوم لا يمكن استخدامها، إلا في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، كذلك لا تسمح لنا بالسفر الذي اظن اليوم أنّه الطريقة الوحيدة لإنقاذ عائلتي من الوضع المعيشي السيئ والوضع الأمني غير المستقر».

من جهته، يقول محمد شكيب الخالد النازح المقيم في إدلب لـ«العربي الجديد»: «اليوم، حكومة الإنقاذ في ادلب والحكومة المؤقتة في ريف حلب تقدّمان كلّ الوثائق الشخصية من شهدات ميلاد، وعقدو زواج ودفاتر عائلة وهويات وإخراجات قيد، لكنّها كلها موزونة للحصول على دفتر عائلي أو هوية وكذلك تسجيل الأولاد». ويتابع منذر: «لم أستطع تسجيل طفلي الأول حتى منتصف عام 2018، بعد إنشاء سجل مدني خاص بالمهجرين. وقد تطلّب مني الأمر الذهاب إلى مختار الحيّ مع شاهدين، وإحضار شهادة واردة مخفوة من قبل القابلة وتقديمها إلى ائمة المهجرين لتتبيتها في السجلات المدنية وإدراجها على دفتر العائلة الذي منحتها إياه الدائرة ذاتها».

ويشير إلى أنّه في الوقت الذي حصلت فيه على دفتر عائلة وشهادة ميلاد، لم تكن قائمة حالياً مع عدد من الجامعات الخاصة لأنّ الأوراق المتوفرة ممتعا اليوم لا يمكن استخدامها، إلا في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، كذلك لا تسمح لنا بالسفر الذي اظن اليوم أنّه الطريقة الوحيدة لإنقاذ عائلتي من الوضع المعيشي السيئ والوضع الأمني غير المستقر».

من جهته، يقول محمد شكيب الخالد النازح المقيم في إدلب لـ«العربي الجديد»: «اليوم، حكومة الإنقاذ في ادلب والحكومة المؤقتة في ريف حلب تقدّمان كلّ الوثائق الشخصية من شهدات ميلاد، وعقدو زواج ودفاتر عائلة وهويات وإخراجات قيد، لكنّها كلها موزونة للحصول على دفتر عائلي أو هوية وكذلك تسجيل الأولاد». ويتابع منذر: «لم أستطع تسجيل طفلي الأول حتى منتصف عام 2018، بعد إنشاء سجل مدني خاص بالمهجرين. وقد تطلّب مني الأمر الذهاب إلى مختار الحيّ مع شاهدين، وإحضار شهادة واردة مخفوة من قبل القابلة وتقديمها إلى ائمة المهجرين لتتبيتها في السجلات المدنية وإدراجها على دفتر العائلة الذي منحتها إياه الدائرة ذاتها».

حياتهم من جرّاء مثل تلك المحاولات». ويحكي الخالد عن «مشكلة أخرى تعاني منها وهي التملك فعلى الرغم من أنّ الحكومة المحلية تصدّق عقود البيع والشراء وتمنح الصكوك بذلك، فإنّ تلك العقود غير معترف بها لا خارج سورية ولا في مناطق النظام. في المقابل، فإنّ الأوراق الصادرة عن سلطات الإنقاذ، لا يُعترف بها من قبل حكومة الإنقاذ. إصدار بطاقات شخصية للمقيمين في المنطقة، بحسب ما يفيد الناشط أحمد الأطرش في ريف ادلب الجنوبي، ويقول لـ«العربي الجديد» أنّ «الهوية أمر ضروري جداً بالنسبة إلى المرء، في حين أنّ البطاقات الشخصية لم تصدر حتى الآن، لكن بحسب مصادر مطلعة، فإنّ العمل جار عليها». يضيف الأطرش: «أما في مناطق درع الفرات، فالإستحصال على الهوية الشخصية أمر متناح ويكل بساطة في كل مجلس محلي وثمّة أشخاص من ادلب يذهبون إلى أعزاز وغيرهم لإستخراج هويات شخصية، علماً أنّ الهوية ليست ضرورية في الوقت الحالي في ما يتعلق بالسفر، وثمّة بديل عنها من قبل إخراج القيد. وفي ما يتعلق بدفتر العائلة، فتمّة دفاتر تصدر هنّا عن أمانة السجل المدني، ثمّياً وفق البيانات المتاحة. وثمّة دفاتر وإستخراجات دفتر عائلة محلي، ومكاتب عائلية لتتحيث ملكية العقارات والملكية السيارات، ثمّة مكاتب لتسجيل الأبنية ونقل الملكية. لكنّ هذه الوثائق غير معترف بها في تركيا».

وفي هذا الإطار، يقول رئيس المجلس المحلي الشمالي المقيم في جرابلس بريف حلب الجديد» أنّ «المقيمين في إدلب لديهم جميعهم ما يبثت هويتهم، فمنّ لا يحمل هوية من سلطات النظام، لديه قيد نفوس مع صورة ومخفون من قبل الخفّار. وإذا كان المرء من النازحين، فيمكنه الحصول على الوثيقة ذاتها من دائرة المهجرين». وبلغت سعور في ريف أنّ «هذه الوثائق تُسمح للمواطن بإجراء المعاملات الأساسية في مناطق غير خاضعة لسيطرة النظام، تتعلّق بالزواج وتسجيل



الزوج المتكزحرمهم من الأوراق الثبوتية (صبر الحديث الدليمي/ الأناضول)

الاطفال في المدارس ومعاملات البيع والشراء وغيرها من التراخيص الإدارية. لكنّ جواز السفر يبقى غير مؤثّر».

العائلة نفسها

لا تختلف معاناة السكان في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا والمشرّفة على إدارتها «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الاتّحاد الوطني المعارض» فعلى الرغم من منح المجالس المحلية وثائق تحت إشراف الأتراك وباللغتين التركية والعربية، فإنّ تلك الوثائق غير معترف بها خارج ما يسمى بـ«المناطق المحررة»، بحسب ما يقول الناشط الإعاظم في ريف حلب علي الحلبي لـ«العربي الجديد».

يضيف الحلبي أنّ «المجالس المحلية طرحت هوية جديدة وبيان عائلي تركي مع ترجمة إلى العربية وشهادة قيادة، بالإضافة إلى معاملة تثبتت زواج جديدة لمن فقد أو من لم يكن بملك دفتر عائلة»، وفقاً إلى أنّ «لا وثيقة خاصة بالسفر سوى بطاقة التاجر التي تُحوّل حاملها دخول تركيا فقط، لكنّ الحصول عليها مكلف جداً، ويتناح البعض أنّه «تمّ إصدار هويات للأطفال لدخول المدارس، وأنشئت دوائر لتتحيث عمليات البيع والشراء في البداية التابعة للمجلس المحلي، ومكاتب عائلية لتتحيث ملكية العقارات والملكية السيارات، ثمّة مكاتب لتسجيل الأبنية ونقل الملكية. لكنّ هذه الوثائق غير معترف بها في تركيا».

وفي سياق متصل، يحذر الناشط عمر كوروا وزير التربية، يضيف الحلبي أنّ «الأوراق المتاحة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، لكنّ الوثائق الرسمية، ثمّة مخاطر من وثائق مزوّرة دائماً، وإنّ كان استخراج الوثائق قد حدّ من ذلك نسبياً».

يضيف الشمالي لـ«العربي الجديد» أنّه «بعد سنوات من شيه الضياع، خصوصاً للمولودين ابتداءً من عام 2011 الذين لم يحصلوا على هويات من النظام أو الذين ضاعّت هوياتهم ووثائقهم في خلال

السودان بعيد عن «سلامة المرضى»

شركات الأدوية التي تتلاعب بأسعار الأدوية، ومراقبة عمليات الاستيراد التي تنفّذها، وتوسيع الخدمات الصحية في الولايات، بالتزامن مع تطوير التشريعات عبر سن قوانين تحمي المرضى وتمنحهم حق رفع قضايا والحصول على تعويضات، مع التشديد على الحدّ من التستر على الأخطاء، وكل أشكال الإهمال».

من جهته، يرى الطبيب وليد محمد سليمان أنّ السودان بعيد جداً عن توفير متطلبات سلامة المرضى التي تحتاج إلى كوادر طبية تتمتع بكفاءات عالية وتجهيزات فاعلة للتشخيص، وتستخدم بنية تحتية سليمة وتعمل ضمن بيئة متكاملة خصوصاً في أقسام الطوارئ والولادة والأطفال.

ويضيف متحدداً لـ«العربي الجديد»: «ترتبط سلامة المرضى بسلامة الكوادر الطبية من أطباء وممرضين واختصاصيين في العلاج الطبيعي والنفسي، وكلّ ذلك يحتاج إلى وضع خطط وإستراتيجيات بعيدة المدى، مع مشاركة كل المؤسسات في تنفيذها، لأنّ سلامة المرضى مسؤولية الجميع». ويؤيد الطبيب هيثم عبد القادر هذا

مؤيداً قريب المتوفاه، محمد مجدي،

حصل في مركز طبي خاص، ونسب في توقف عمل القلب من دون وجود غرف للعناية المكثفة في المركز أو حتى عربة إسعاف لنقلها إلى مستشفى آخر، فماتت واردة ضحية الإهمال وعدم مراقبة مراكز العلاج. وقد رفعنا دعوى أمام المحكمة الأخرى إدارية أمام المجلس الطبي، رغم أنّنا ندرک أنّ هذه القضايا لن تعيدها إلى الحياة، كما قربنا تنفيذ حملة إعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي يشعر بأن يجب أن تموت واردة سودانية أخرى نتيجة أخطاء وإهمال».

وتعقّر واردة إحدى عشرات ضحايا الإسهال الطبي أو عدم توافر مراكز علاج أو دواء أو أسباب غيرها حاول اختصاصيون التذكير بها في اليوم العالمي لسلامة المرضى الذي رفع هذا العام شعاره «العمل لولادة في كنف الأمان والإحترام»، و«الرعاية الأمّنة لأم والمولود».

وتؤكّد منظمة الصحة العالمية وفاة حوالي 830 امرأة يومياً جراء مضاعفات الحمل والولادة، وحوالي 6700 مولود يوميًا يتكفون نسبة 47 في المائة من مجموع وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر. وليس السودان بعيداً من هذه الإحصاءات، إذ تُكشف أرقام قدمتها السلطات الصحية أخيراً أنّ 3 آلاف امرأة والأف الأطفال يموتون سنوياً بسبب ولادات غير أمّنة.

يوضح فهد لفة عدد الأطباء الاختصاصية المستهدك الدكتور ياسر ميرغني لـ«العربي الجديد»: «معايير سلامة المرضى في السودان تتدنّى منذ عامين، بسبب لفة عدد الأطباء الاختصاصيين خصوصاً في مجال الطب النسائي والتوليد، كما تتدهقر الرعاية الصحية، علماً أنّ الدولة تراجمت عن معالجة الأطباء ونس سنوات مجاناً، وإجراء العمليات القيصرية مجاناً أيضاً. وقد أغلقت أقسام ولادة في مستشفيات كثيرة في العاصمة الخرطوم، والأوضاع أكثر سوءاً في باقي الولايات».

يضيف: «سلامة المرضى في السودان خطّر حقيقي فهم لا يجدون العلاج ويفتقرون إلى التشخيص الدقيق والأدوية، في حين وزارة الصحة مقيدة بسبب نزاعات مع السلطات الصحية لولاية الخرطوم التي طالبت بأن تصعب على المكاتب الصحية مهمات اتحادية ولا تخصص لإشراف الولايات».

ويطالب ميرغني «بإشراك الاختصاصيين فسي وضع الإستراتيجيات الصحية، ومراقبة

الاطفال في المدارس ومعاملات البيع والشراء وغيرها من التراخيص الإدارية. لكنّ جواز السفر يبقى غير مؤثّر».

لا يخطف معاناة السكان في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة المدعومة من تركيا والمشرّفة على إدارتها «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الاتّحاد الوطني المعارض» فعلى الرغم من منح المجالس المحلية وثائق تحت إشراف الأتراك وباللغتين التركية والعربية، فإنّ تلك الوثائق غير معترف بها خارج ما يسمى بـ«المناطق المحررة»، بحسب ما يقول الناشط الإعاظم في ريف حلب علي الحلبي لـ«العربي الجديد».

يضيف الحلبي أنّ «المجالس المحلية طرحت هوية جديدة وبيان عائلي تركي مع ترجمة إلى العربية وشهادة قيادة، بالإضافة إلى معاملة تثبتت زواج جديدة لمن فقد أو من لم يكن بملك دفتر عائلة»، وفقاً إلى أنّ «لا وثيقة خاصة بالسفر سوى بطاقة التاجر التي تُحوّل حاملها دخول تركيا فقط، لكنّ الحصول عليها مكلف جداً، ويتناح البعض أنّه «تمّ إصدار هويات للأطفال لدخول المدارس، وأنشئت دوائر لتتحيث عمليات البيع والشراء في البداية التابعة للمجلس المحلي، ومكاتب عائلية لتتحيث ملكية العقارات والملكية السيارات، ثمّة مكاتب لتسجيل الأبنية ونقل الملكية. لكنّ هذه الوثائق غير معترف بها في تركيا».

وفي سياق متصل، يحذر الناشط عمر كوروا وزير التربية، يضيف الحلبي أنّ «الأوراق المتاحة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، لكنّ الوثائق الرسمية، ثمّة مخاطر من وثائق مزوّرة دائماً، وإنّ كان استخراج الوثائق قد حدّ من ذلك نسبياً».

يضيف الشمالي لـ«العربي الجديد» أنّه «بعد سنوات من شيه الضياع، خصوصاً للمولودين ابتداءً من عام 2011 الذين لم يحصلوا على هويات من النظام أو الذين ضاعّت هوياتهم ووثائقهم في خلال

السودان بعيد عن «سلامة المرضى»

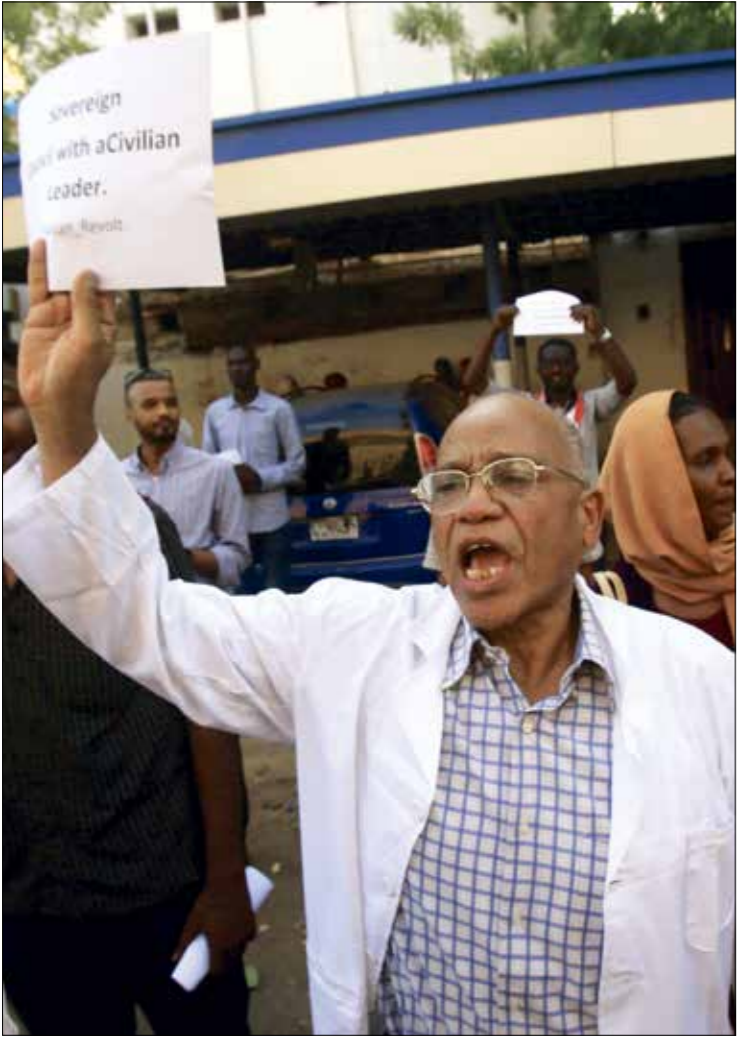
الرائ، ولكنه يستدرک في حديثه لـ«العربي الجديد» بأنّ سلامة الأطباء معرضة للخطر نتيجة تقاعس وزارة الصحة عن الإهتمام بصحتهم من خلال عدم تطعيمهم عن أمراض مثل التهاب الكبد الوبائي، وعدم صرف بدل عقوى لهم، وبشير إلى أنّ «عاملين في قطاعات عدة مثل المعلمين والجيش والشرطة والأمن وغيرهم لديهم مستشفيات خاصة للعلاج فيها، في حين لا مستشفيات خاصة بالأطباء الذين يعملون في بيئة صحية متردية ينتشر فيها الذباب والمغروس وكلّ الحشرات التي تنقل الأمراض».

ويتنبه عبد القادر إلى أنّ «أطباء في مدن كبيرة بعيدة عن الخرطوم لا يتوفر لهم سكن خاص وتقديرات أخرى، ما يدفعهم إلى رفض العمل في الولايات التي تتأثر سلامة المرضى فيها»، كما

تكشف أنّ مستشفيات في مدن كبيرة، تتقلّب إلى اختصاصيين في التدخیر، ما يؤدي على سبيل المثال إلى تزايد عدد المرضى في مستشفيات ولاية الخرطوم، وإنّ أسبابا عدة دفعت الأطباء إلى الهجرة خارج السودان، ما ضاعف من متاعب المرضى.



متابع كبيرة لمرضى السودان (عبد الصمغ جيمس/ Getty)



اطفال السودان غير محصّين ايضاً (الفرغ شادليم/ مراسل برس)

واسعة من المعلمين، بحسب ما يقوله مسؤول في وزارة التربية لـ«العربي الجديد». ويوضح أنّ مسؤولي الوزارة حاولوا استصدار قرار من مجلس الوزراء يلزم جميع المعلمين بالتطعيم، ولا فإنهم يصحّون مقيمين عن أعمالهم، لكن مجلس الوزراء رفض ذلك بحجة «كلفة هذا القرار السياسية

وإلى ذلك، يقول النائب في مجلس الأمة الكويتي شعيب الموزيري: «ترفض إيجاب تطعيم الطلاب والمعلمين واللقاح غير معتمد وغير فعال ولن نسمح بإجراء فحوصات الملغ لا يبدو كافياً، الأمر اضطررنا إلى وضع شرط الخضوع لفحص أسبوعي للتأكد من سلامة المعلم أو الطالب غير المفعّم إجراء بواجب معارضة شديدة من قبل المجتمع المعادي للتطعيم في الكويت، والذي ينتشر بين فئة

تخطف لتخفيض حجم المناهج بنسبة 30 في المائة، كون الطلاب سيحضرون لمدة 10 أيام في الشهر فقط، مقارنة بـ 20 يوماً في الشهر خلال فترة ما قبل كورونا». وتبدو حالة من الارتباك في أوساط إدارات المدارس، ويقول أحد مديري المدارس الحكومية في منطقة برفض شمال الكويت لـ«العربي الجديد»: «لا أعرف من إيجاب حدّ لهذه المشكلة. يُضاف إلى ذلك انتشار الوثائق المزورة، وقضية زيجات السوريات من اجانب لا يحملون أوراقاً ثبوتية، فتحت باتالني عن تلك الزيجات اطفال من دون إثبات نسب».

للمرحلتين المتوسطة والثانوية. وسيتمّ إلغاء الحصص الفنية والرياضية حتى إشعار آخر، تطبيقاً لبدأ التبايع الاجتماعي. كما اشترطت وزارة التربية تطعيم كافة طواقم التعليم وكيفية التعامل مع فيروس كورونا، كما بدأت الوزارة تنفيذ خطة لتزويد طاولات المدارس الابتدائية نصف الدائرية (طاولات جماعية) فوابع بلاستيكية تعزل التلاميذ عن بعضهم لتحقيق التبايع الاجتماعي والحفاظة على صحة الطلاب، في وقت سكنون الوضع مختلفاً بالنسبة لطلاب المرحلة الابتدائية، 6 وحصص بالنسبة

للمرحلتين المتوسطة والثانوية. إذ إنّ طاولاتهم

فردية. على الصعيد التعليمي، أقرت وزارة التربية قراراً بتقسيم الدرجات بواقع 40 في المائة للفصل الأول و60 في المائة للفصل الثاني، في ظل احتمال العودة بشكل طبيعي إلى المدارس في الفصل الثاني، ويقول مسؤول بارز في الوزارة، لـ«العربي الجديد»، إنّها

^[1] مرافقة كويتية تحصل على لقاح فايزر أثناء بدء العام الدراسي (المراسل برس)